اليمن: البديل المتاح

مصطفى أحمد النعمان

بثت وسائل الإعلام الرسمية في 23 ديسمبر 2013 مشاهد لاجتماع خصص للتوقيع على ما سُمي بوثيقة «حلول وضمانات القضية الجنوبية»، وأعلنت أنها ورقة الخلاص والانتقال إلى المستقبل، ولم تمر ساعات حتى اتضح أن الأمر لم يجر كما تمناه المستشارون، وأن المسألة ستستدعي أكثر من الإغراءات، وكان لافتا غياب المبعوث الدولي الذي قرر السفر قبل التوقيع بساعات، كأنما أحس بالعوار الذي شاب وثيقته التي كانت نصوصها تحمل الدعوة لوضع اليد على البلاد، وفيها نصوص تتناقض أو في أفضل الأحوال تحمل أكثر من معنى، والأعجب أنه على الرغم من غياب ممثلي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والناصريين، فإن الجهاز الإداري لمؤتمر الحوار ظل يعلن عن توقيع جميع المكونات، وظهر بعض الحاضرين وهم يقومون بتقبيل الرؤوس، وتأكد ضعف الكادر الإداري للمؤتمر سياسيا وقانونيا.

الحزب الوحيد الذي كان صادقا مع توجهاته هو «المؤتمر الشعبي العام»، الذي تمسك بتحفظاته، واستعان بواحد من أهم المستشارين العرب في القانون الدولي الذي أبدى تحفظات كثيرة، ونبه إلى ما اعتبره مكامن الخلل في نصوص الوثيقة وصياغتها الركيكة قانونيا وسياسيا، وبعد أيام، سمعنا عن تراجع الممتنعين، ولكنهم أضافوا جميعا تحفظاتهم إلى جوار توقيعاتهم.. وما يبعث على الأسى أن الحديث عن التوقيع لن يعني أكثر من إعلان النهاية السعيدة للقاءات «موفنبيك» وفض السامر، فإذا كان الأمر كذلك، فلمَ التوقيع أصلاً ولمَ لم يتنبه لكل هذه المحاذير من يسميهم البعض مجازا النخبة السياسية.. ولم تمر سوى أيام قليلة حتى جرى الإعلان عن بيان جديد في 7 يناير 2014 تضمن الموافقة على التحفظات، وجرى التوقيع ثم التصويت على بيان جديد فيه مضامين ستثير خلافات في داخل اللجنة المكلفة صياغة الدستور، والأخطر أنها لن تكون مقبولة في الشارع الجنوبي.

استنزف مرتادو «موفنبيك» أكثر من نصف عام من وقت المواطنين ومالهم وبددوا آمالهم وطموحاتهم، وتصوروا أنفسهم منقذي الوطن وحماة مستقبله، واليوم يقف اليمنيون أمام مشهد مخيف، مرتبك ومحير، ومن المؤكد أن المواجهة الحقيقية لمشكلات الوطن لا تكون بإطلاق الأوهام، بل بالصراحة والوضوح وإعلام المواطنين بحقيقة الأوضاع واحتمالاتها، وما يجب أن يتوقعوه، ولا يجوز أن يتسيد المشهد الاعتماد على الرؤى الخارجية، والذين يتصورون أن الحلول ستأتي معلبة، وسيفرضها الخارج، عابثون، ولم يستوعبوا ما حدث في دول قريبة تحولت إلى ركام وأشلاء.

اليمن يقف اليوم أمام مشهد لم يكن أكثر الناس تشاؤما يتصورون الوقوف أمامه: الانفصال أو التشظي.

إننا أمام ساحة مملوءة بالعبث واستهلاك الجهد والوقت، وذلك لن يزيد الأوضاع إلا تعقيدا وتأزما واحتقانا، وسيبعث على المزيد من الكراهية والخصومة وتفاقم سوء الأوضاع المعيشية والأمنية في كل جزء من اليمن جنوبا وشمالا، وليس من المسؤولية في شيء إخفاء الحقائق، ودفن الرؤوس كالنعام، بينما الجميع يعلم ما يدور على السطح وما يعتمل تحت باطنها، بينما يتبجح كثيرون بأنهم يمثلون هذا الجزء من الوطن أو ذاك، ولا يتورعون عن التوقيع على أوراق يعلمون أنها بلا قيمة قانونية ولا سياسية، ولا يمكن أن تكون جهدا مجردا لمصلحة الوطن.

لن أتحدث عما يجري في صعدة وخارجها، لكني أرى واجبا وطنيا وأخلاقيا أن أرفع الصوت الذي كنت أهمسه، وأن أعلن أن مصلحة اليمن شماله وجنوبه تكمن في العودة إلى أوضاع 21 مايو 1990، فأنا لست من الحالمين باستقرار الأوضاع الكارثية الحالية، ولا حتى بتحسنها.. لقد مر عامان على انتقال السلطة في اليمن، وتزايد الوهم بأن حلا سحريا سيهبط لاستعادة الهدوء النفسي والاجتماعي في الجنوب، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل، ولا أراه قريبا من ذلك، ويكفي أن نسأل أنفسنا عن عدد الزيارات التي قام بها كل مسؤول إلى الجنوب، وماذا أنتجت تلك الزيارات، بل وأزيد على ذلك بالسؤال عن عدد الزيارات التي قام بها أعضاء فريق الحراك الجنوبي إلى مناطقهم لإقناع إخوانهم بما يقررونه نيابة عنهم في الـ«موفنبيك».

بعد انتهاء حرب صيف 1994 صرخ قلة من الناس منبهين إلى التداعيات التي ستلحق باليمن إذا لم يتدارك الأمر «حكام المركز المقدس» حينها، وساندهم من دون كلل الشركاء الجنوبيون الجدد الذين حلوا ضيوفا على السلطة، بدلا عن الذين خسروا الحرب القذرة التي أودت بحياة الآلاف، ودمرت الروابط النفسية والاجتماعية بين الشماليين والجنوبيين، ولم يتنبه حكام ما بعد 7/ 7/ 1994 إلى الآثار المدمرة لما حدث، وتصوروا أن دورة المال والتوظيف وشراء الولاءات هي الوسائل المناسبة لتسوية الملعب الجنوبي وشراء صمته، ولكن النقمة في الجنوب زادت، خصوصا لدى الفئات التي خسرت رزقها لإبعادها عن الوظيفة العامة التي كانت مصدرا وحيدا لها، ثم تطور الأمر وارتفعت أصوات قليلة تنبهت إلى خطورة الأمر، ولكن غرور السلطة يجعل المنظر بهيجا على الدوام، وصار التبرير السمج الوحيد لكل ما يحدث من إضرابات واعتصامات ومسيرات، هو أنه من صنع قلة لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين، وتضخمت مصالح الذين لم يتوانوا عن تسطيح الموقف، مما دفع بالأمور إلى حد لم يعد بالإمكان السيطرة عليه.

قبل أيام، شاهدت وزيرا جنوبيا سابقا يطل على شاشة التلفزيون للحديث عن مظالم الشعب في الجنوب، وأحقيته في المطالبة بحريته واستقلاله، وهو تحول في المواقف يدل على خطورة الأوضاع، لأن هذا الوزير كان مساهما في إبعاد وإحالة الضباط الجنوبيين إلى التقاعد المبكر في المؤسسة التي كان يقف على رأسها، ولا بد أنها صحوة ضمير متأخرة أو إدراك للتحولات التي جرت في جنوب اليمن، وفي الحالين فهي مؤشر لما يجب فعله الآن.

على الذين يتحدثون عن الوحدة اليمنية اليوم، متكئين على نصوص دولية، الالتفات إلى كل ما صدر عن مجلس الأمن بشأن وحدة العراق وسوريا وليبيا والسودان، وعليهم إدراك أن الحديث عن العودة إلى دولة اتحادية بإقليمين هو الحد الأدنى الذي يجب الإسراع بقبوله وتنفيذه، قبل أن نواجه موقفا ينزلق فيه اليمن نحو التشظي الكامل، وحينها لن يكون بمقدور أحد التحكم في مآلات الأوضاع.

أشعر بغصة وأنا أجد نفسي مساندا للذين ينادون بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في 21 مايو 1990، وكل ما أتمناه هو أن لا يندفعوا إلى حد إنكار وشائج القربى وروابط التاريخ والجغرافيا، وبعد أن تهدأ النفوس مستقبلا لن يكون مستحيلا على الأجيال المقبلة استعادة كل ما خسرناه بسبب السياسات الخرقاء والغرور والاعتداد بالمال والقوة.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الانتشار الكبير لـ «حزب الله» يجعل منه خطراً قريباً من الوطن

ماثيو ليفيت

في 18 يوليو 2012، انفجرت قنبلة في إحدى الحافلات السبعة المرافقة لمجموعة من الإسرائيليين الذين كانوا قد وصلوا لتوهم إلى بورغاس – بلغاريا، للاستمتاع بإجازة مترفة. وقد أدى الانفجار إلى مقتل سائق الحافلة البلغاري وخمسة إسرائيليين فضلا عن إصابة 30 آخرين. ولم يلفت انتباه أي من المسافرين في المجموعة الكبيرة انضمام رجل قوقازي إلى الحشد في صالة المطار وكان يرتدي بنطالون برمودة وتي شيرت وقبعة بيسبول ونظارات ويحمل حقيبة ظهر وسار معهم إلى الحافلات.

وفي ذلك الوقت، كان ذلك الرجل يرتدي شعر مستعار «باروكة» طويلة وشقراء اللون، لكن موظف الإيجارات تعرف عليه من خلال فيديو مراقبة حيث تذكر أنه كان يتحدث الإنجليزية بلكنة عربية، وكان شعره قصير ويحمل رزمة أموال فئة 500 يورو، وبدا متزعجا عندما قام باستئجار سيارة.

وبعد ستة أشهر من التحقيقات، اكتشفت السلطات البلغارية أن رعاة الشخص الكندي المسؤول عن التفجير كانا مواطنا كنديا يبلغ من العمر 25 عاما يدعى حسن الحاج حسن ومواطنا أستراليا يدعى ميلاد فرح ويعرف أيضا باسم حسين حسين ويبلغ من العمر 32 عاما. وقد أفادت التقارير أن كليهما عاد هاربا إلى لبنان عقب التفجير في بلغاريا وهناك مزاعم باختفائهما في جنوب لبنان. وهما الآن يخضعان للمحاكمة «غيابيا» في بلغاريا عن ضلوعهما المشتبه فيه في التفجير؛ وكلاهما من أصل لبناني وأعضاء في المنظمة الإرهابية «حزب الله».

ووفقا لمسؤولين إسرائيليين، وقع الاختيار جزئياً على الشخص الذي قام بالتفجير في بورغاس – والذي لا تعرف هويته الكاملة بعد لكنه كان على علاقة بمتآمر كندي شاركه في العملية وفقاً لما أثبتته اختبارات الحمض النووي – لأنه لم يكن لبنانيا «من أجل تجنب أي شكوك».

العملاء الأجانب

إن تجنيد «حزب الله» لعملاء يحملون الجنسية المزدوجة واستخدامهم لتنفيذ هجمات لا يقتصر على الرجال الذين تورطوا في تفجير بورغاس. بل إن ذلك يناسب في الواقع نمط «حزب الله» الذي استخدمه مرارا وتكرارا والقائم على تجنيد عملاء ذوي ملامح غربية ويحملون جنسيات وجوازات سفر غربية ومن ثم استخدامهم لتنفيذ عملياته في الخارج.

وقد اعتقلت الشرطة التايلاندية في يناير 2012 عميل كهذا يدعى حسين عتريس، وهو مواطن يحمل الجنسيتين السويدية واللبنانية وجواز سفر سويدي كان يحاول الهروب من البلاد. وقد تكهن المسؤولون الاستخباراتيون أن «حزب الله» يستخدم تايلاند كمحور للعمليات التفجيرية وقرر استخدام عملائه والمواد المتاحة لاستهداف السياح الإسرائيليين – وفي هذا الصدد يجدر بالذكر أن عتريس كان قد استأجر منشأة تخزين في العام السابق. ومنذ ذلك الحين حكمت عليه السلطات التايلاندية بالسجن جراء حيازته لمواد متفجرة.

لكن عتريس ما هو إلا مثال حديث على عملاء «حزب الله» الناشطين في جنوب شرق آسيا ويُلقى القبض عليهم هناك، وهي منطقة تعرف بنشاطاتهم فيها خلال العقود القليلة الماضية.

وفي صباح يوم 11 مارس 1994، اصطدمت شاحنة خارجة من مرآب تحت الأرض تابع لمتجر كبير بدراجة أجرة نارية في منطقة لومبيني ببانكوك. وقد أحبط سائق الدراجة النارية دون أن يدري هجوما انتحاريا على السفارة الإسرائيلية على بعد 240 متر فقط. بيد أنه لم يتم اكتشاف ذلك الأمر إلا بعد خمس سنوات، عقب اعتقال بانذو يودهاويناتا، وهو رجل من أصل إندونيسي، وقد اكتُشف بأن ذلك كان هجوما من قبل «حزب الله» استغرق الإعداد له نحو عام.

ويمكن إرجاع تورط بانذو مع «حزب الله» إلى أوائل عام 1981، عندما طرد من الجامعة بسبب نشاطه الإسلامي في إندونيسيا وفراره هاربا إلى إيران. وقد تلقى تدريبا عسكريا وأيديولوجيا ولغويا على مدار عامين قبل إعادته إلى إندونيسيا للمشاركة في النشاط والمظاهرات الرئيسية ضد الحكومة الإندونيسية. وقد اعترف بانذو للسلطات القلبينية أنه تم تجنيده من قبل المخابرات الإيرانية وعمل لصالحها في ماليزيا، قبل أن يجنده «حزب الله».

وفي ذلك الحين بدأ العمل لصالح رجل يحمل أسماء عديدة، من بينها أبو الفول، الذي حددت المخابرات الفلبينية هويته بأنه «زعيم «منظمة» الجهاد الإسلامي، وهي وحدة هجمات خاصة لـ«حزب الله» في جنوب شرق آسيا». وسرعان ما اكتشف المحققون المزيد من المخططات في خزانة بانذو، من بينها خيوط اتصال لسلسلة من الهجمات التفجيرية خلال الفترة 1985–1987.

أهداف في جنوب شرق آسيا

كشف اعتقال بانذو عن المزيد من خطط «حزب الله» في جنوب شرق آسيا. وقد أطلق عليها «خطط الطوارئ الخمسة»، التي شملت مخططا لتفجير بحري يستهدف سفن البحرية الأمريكية وسفنا تجارية إسرائيلية راسية في سنغافورة أو مبحرة عبر مضيق ملقا. وقد قرر المحققون في سنغافورة أن «الخطة كانت تقوم على استخدام قارب صغير محمل بالمتفجرات ودفعه للاصطدام بالسفينة المستهدفة».

وقد حصل «حزب الله» على جوازات سفر مزورة في الفلبين لمجموعة من المجندين الإندونيسيين الذين خطط للتسلل إلى إسرائيل من خلال السفر عبر أستراليا، لكن اعتقال بانذو كشف عن ذلك المخطط. وقد شملت خطة أخرى إرسال عملاء إلى أستراليا حيث ساد اعتقاد خاطئ بأنهم قد يحصلون على جوازات سفر أسترالية شرعية على أمل أن يظهروا أقل إثارة للشك والريبة عند السفر باستخدام وثائق من دولة غربية صديقة لإسرائيل. كما تضمنت الخطة إرسال ثلاثة أعضاء إندونيسيين إلى أستراليا لتنفيذ هجوم افتراضي – لم يتم القيام به مطلقا – ضد أهداف أمريكية ويهودية خلال دورة الألعاب الأولمبية عام 2000.

إن «حزب الله» غارق حالياً في أوحال سوريا حيث تكبد خسائر فادحة جراء قتاله إلى جانب نظام الأسد. ورغم أن معظم المقاتلين الأجانب الذاهبين للقتال في سوريا هم من السنة الذين يقاتلون «حزب الله»، إلا أن عددا صغيرا من الأجانب ذهبوا للقتال إلى جانب «حزب الله»، ومن بينهم أسترالي واحد على الأقل وفقاً لما أفادت به التقارير. وهذا يمثل تصعيدا كبيرا يتجاوز حملات جمع التبرعات التقليدية وجهود المشتريات لـ«حزب الله» في أستراليا.

وفي غضون ذلك، يواصل «حزب الله» الانخراط في عمليات إرهابية في جميع أنحاء العالم بوتيرة غير مسبوقة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وقد أوضح حسام يعقوب، وهو عميل سويدي لـ «حزب الله» قابع في السجن حاليا قام بتنفيذ عمليات مراقبة للسياح الإسرائيليين الوافدين إلى قبرص، بصورة هادئة لضابط شرطة قبرصي أن أفعاله كانت من الممارسات التقليدية لـ «حزب الله»، وليست أعمالاً إرهابية. وقال «لا أرى أن المهام التي نفذتها في قبرص كانت مرتبطة بالتحضير لهجوم إرهابي في قبرص. لقد كنت أقوم فقط بتجميع معلومات عن اليهود، وهذا ما تفعله منظمتي في كل مكان في العالم».

واليوم، وفي ضوء تجنيد «حزب الله» لعملاء استراليين – لتنفيذ عمليات إرهابية في الخارج أو القتال في سوريا – وأنشطته السابقة والحالية في جنوب شرق آسيا، فقد حان الوقت بأن تقوم الحكومة الأسترالية بتوسيع حظرها للجماعة، الذي يقتصر حاليا على «أجنحتها» العسكرية والإرهابية، ليشمل المنظمة بأسرها – بما في ذلك عملياتها السياسية. وتلك التصنيفات، وفقاً لما وصفه نائب الأمين العام لـ «حزب الله» نعيم قاسم هي فروق زائفة: «ليس لدينا جناح عسكري وجناح سياسي؛ ليس لدينا «حزب الله» في جانب وحزب المقاومة في جانب آخر؟؟. فكل عنصر في «حزب الله» من القادة إلى الأعضاء، فضلاً عن قدراتنا المختلفة، مسخرة في خدمة المقاومة، وأولويتنا هي المقاومة فقط».

عن «معهد واشنطن»

وماثيو ليفيت هو مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن ومؤلف كتاب ««حزب الله»: البصمة العالمية الواضحة لـ «حزب الله» اللبناني».

درس في الاستباحة

فهمي هويدي

أوافق على كل ما قيل من استهجان واشمئزاز إزاء تسجيل الاتصالات الهاتفية للناشطين المصريين، ثم تسريبها من خلال قنوات مشبوهة وأشخاص ليسوا فوق الشبهة. وأزعم أن الفضيحة الحقيقية لم تكن من نصيب الأفراد الذين تم استهدافهم، ولكنها لطخت وجه النظام القائم وشوهت صورته. إذ من حق أى أحد أن يقول إنه إذا كانت تلك أدوات النظام فإنها لا تطمئننا إلى عقله وسياساته. وفي هذه الحالة فإن النظام لكى يبرئ ساحته ويبيض صفحته يتعين عليه أن يسارع بإيقاف العملية القذرة، وحبذا لو تعهد بعدم تكرارها. لكنه إذا التزم الصمت على استمرار بث تلك الأشرطة البائسة، فسوف يحزننا، أن نعتبر ذلك من علامات الرضا، الأمر الذى يثير السؤال التالى: عن أى طرف فى النظام نعبر؟

الرسالة الظاهرة من العملية أن المراد بها ابتزاز وتخويف الناشطين وتشويه صورتهم أمام الرأى العام، عقابا لهم على أنهم لم ينضموا إلى مواكب المهللين والمهرجين الذين بصموا بالعشرة، وصفقوا لكل ما جرى ويجرى. ليس ذلك فحسب وإنما فى الرسالة شق يظهر العين الحمراء لكل من تسول له نفسه أن يقف بعيدا عن المظاهرات المنطلقة أو السرادقات المنصوبة للتصفيق والتبريك والمبايعة.

لكن الأمر فى حقيقته أبعد من ذلك وأعمق، حيث أزعم أنه بالصورة التى شاهدناها دال على أن حملة تأديب الناشطين والمعارضين دخلت فى طور «الاستباحة» المعلنة. ذلك أننا جميعا نعرف أن الأجهزة ظلت تتنصت على الناشطين والمسئولين وتسجل حواراتهم الهاتفية طوال عهود الدولة الأمنية، وربما يذكر كثيرون أن الأمر أثير فى مجلس الشعب إبان حكم الرئيس الأسبق، وهو ما لم ينكره وزير داخليته اللواء العادلى فقال إن على من يقلقه ذلك أن يكون حذرا فى مكالماته. لكن المكالمات التى كانت تسجل فى العهود السابقة كان يتم تداولها فى دوائر محدودة للسلطة، فضلا على إنها كانت تستخدم فى تصفية الحسابات السياسية وغير السياسية، ونادرا ما كان منها يخرج إلى العلن. وحتى فى هذه الحالة الأخيرة فإن التسجيلات كانت تسرب إلى الأسواق، ولم تكن تبث من خلال المنابر العامة. ومشهورة فى هذا الصدد قصة رجل الأعمال الذى كانت له علاقة بإحدى الراقصات، وسجل شريط لمشاهد تلك العلاقة، استخدم فى اغتيال رجل الأعمال أدبيا وانتزاع بعض التوكيلات التجارية منه.

طوال السنوات التى خلت تعايشنا مع هذا الوضع على تعاسته، ليس رضا بطبيعة الحال، ولكن باعتباره من تداعيات أزمة الديمقراطية وغياب الشفافية. الجديد فى هذه المرة أمران أولهما اتساع نطاق التسجيلات بحيث باتت تشمل نشطاء عاديين فى أحاديثهم، تناولت بعض المسائل الشخصية التى لا تهم عامة الناس، ولا علاقة لها بأمن الدولة. وثانيهما بث تلك التسجيلات عبر إحدى القنوات الخاصة لفضح النشطاء وتشويه صورتهم أمام الرأى العام. وكأن الأجهزة الأمنية أرادت أن تتحدى الجميع وتعلن على الملأ بصراحة أن آذانها تتنصت على كل الهواتف، وان أم الدنيا صارت أم التنصت على الخلق. وفيما فهمت من أهل الاختصاص فإن أجهزة التنصت الحديثة تطورت بحيث باتت تلبى جميع احتياجات السياسة الأمنية، وتمكنها من التجسس والتنصت على أكبر عدد من الأفراد، رغم الاحتياطات الحذرة التى يلجأون إليها مثل إغلاق هواتفهم أو إبعادها عن مجالسهم.

هذه الجراة تلفت النظر وتثير الانتباه. ذلك أن ما كان يتم بعيدا عن الأعين، وعلى استحياء، صار يبث فى العلن ودون أى تردد، رغم مخالفة ذلك لنص القانون ولمقتضيات الاحتشام السياسى والاعتبارات الأخلاقية. وتلك من دلائل عملية الاستباحة التى أشرت إليها، التى فى ظلها تهدر كرامة الفرد وتنتهك خصوصيته ويستباح عرضه، لمجرد أنه كان متحفظا أو مختلفا سياسيا مع النظام القائم.

كنا نأخذ على المتصوفة تبنيهم لشعار من «اعترض انطرد»، فى حثهم للمريدين على ضرورة الانصياع لشيخهم الذى اخذوا عليه العهد. لكننا صرنا بإزاء موقف أكثر تشددا وقسوة شعاره «من اعترض انتحر أو انقرض»!

خطورة هذه الاستباحة لا تكمن فى كونها تطلق يد المؤسسة الأمنية فى مصائر المعارضين، بحيث تستبيح حقوقهم وكراماتهم وأعراضهم، ولكن أيضا فى أنها تقدم نموذجا لإدارة الصراع وتصفية الحسابات السياسية يحتذيه الآخرون ممن باتوا يستخدمون أساليب لا علاقة لها بالقانون أو بالأعراف المهنية أو حتى بالأخلاق. وبعض الذين يكتبون فى الصحف هذه الأيام فينهشون لحوم الآخرين وينالون من كراماتهم تلاميذ أوفياء لمدرسة الاستباحة هذه. وحين يحدث ذلك فإننا نصبح فى وضع يبعث على الرثاء فضلا على الخوف على المستقبل. لأن الذين يزرعون الحنظل لا يحصدون سوى المر، وآفاق المر ودرجاته فى هذه الحالة لا حدود لها. ربنا يستر.

عن «الشروق» المصرية

عناوين المأساة في سوريا

مرح البقاعي

أيها السوري الباحث عن جذوة الحياة في عقر الخسارات الباهظة، كيف يحلو لك أن تموت: ذبحا بالسكين أم اختناقا بالكيميائي أم إعداما بالرصاص، أم بإهمال الضمائر متضورا جوعا، أو مدفونا بالثلج أو بانقاض بيتك منهارا بفعل برميل بارود بدائي وأعمى؟

ألف يوم ويوم انقضت من ملحمة غير مسبوقة في التاريخ البشري ما لبثت تترنح في فصولها بين هيبة الألم وغيبة العدالة.

خرجت تبتغي وجه الحرية فكان مصيرك طلقة في الرأس أو مقص جلاد يقبع متشهيا دمك في غياهب الأقبية المسكونة بصرخة ألف عاري.

طالبت بالكرامة الإنسانية فدفعوا بك خارج أرضك هائما على وجهك في القارات، وكان الجوع والعطش وغبار الصحراء أهون أقدارك.

أردت إسقاط المستبد فكانت إرادة العالم أن تُسقط إرادتك. ألف يوم ويوم، والعالم «الحر» يتفرج على قدميك الحافيتين تجران أغلالك على أرض الشوك والدم، ولا مغيث.

أيها السوري المنسوب إلى دم عثمان المنتشر على مزق قميصه الشائع بين القبائل، كم يلزم الآخرين من ماء العين لرصد ترنحك على رخام الشاهدة قبل أن تخر شبه ميت شبه حي؟

كم من الدم المفتوح على شريان التراب يكفي ليلتقط العابرون الحبل السري لنجاتك؟ وكم من الصقيع والجفاف تحتاج لتغدق الصحراء على جسدك عباءة العبور من ضفة القتل الأول إلى ضفة القتل الأخير. أيها المصلوب بجسدك الأسطوري على خارطة أطماع العالم.

هول الرؤية

«الجوع أو الركوع».. عبارة كُتبت بخط رديء ومستعجل على حواجز الحصار الأسدي حول مدن وقرى ريف دمشق بغوطتيها.

تناقلت كاميرات هواتف النشطاء هذا الشعار الجديد التي تتبناه القوات النظامية السورية منذ أطبق الجيش كماشته على محيط دمشق وريفها، حيث الحاجز الأخير لمعقل قوات الأسد المتربصة في العاصمة، ومصدر مخاوفها، إثر وصول مقاتلي المعارضة المسلحة إلى بوابة دمشق عبر ساحة العباسيين في وقت سابق.

والتجويع الممنهج –الذي يستعمله النظام السوري منذ عام ونيف– هو أقرب إلى سلاح التدمير الشامل الذي لا تطاله القوانين الدولية ولا يمكن ملاحقة منفذيه بتهمة جريمة الحرب كما حدث إثر استخدام غاز السارين في 21 أغسطس 2013 ضد الأطفال والنساء من المدنيين العزل في مدينة معضمية الشام ومحيط العاصمة من مدن الغوطتين الشرقية والغربية.

الطفلة رنا عبيد –ذات العام الواحد من العمر– توفيت بطلقة الجوع في مدينة المعضمية. تناقلت الأخبار العالمية صور جثمانها الصغير وقد برزت ضلوع صدرها وانتفخ بطنها.

وقد أشار طبيب سوري في المشفى المحلي المتواضع الذي قضت فيه رنا «أنها الحالة السادسة لأطفال يموتون من سوء التغذية فقط في معضمية الشام من ريف دمشق».

وأضاف «أن المواد الغذائية لا تبعد أحيانا سوى عشرات الأمتار، ولكن الأطفال يموتون بسبب نقطة تفتيش أو قناص يمتعان السكان من الوصول إليها».

هذا وقد احتجت الأمم المتحدة مرارا لعدم تمكن موظفيها للإغاثة من زيارة البلدة منذ أكثر من عام بسبب الحصار.

وأصدرت منظمة «أنقذوا الأطفال» الدولية تقريرها الذي يشير إلى أزمة أمن غذائي غير مسبوقة في مناطق الحصار بسبب شح المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها الهائل إن وجدت، وكذا بسبب عدم تمكن فرق الإنقاذ المحلية والدولية من الوصول إلى المحتاجين سواء في الداخل السوري أو في مواقع اللجوء التي لا تقل بؤسا عن حال النازحين والمحاصرين في الداخل.

فقد اضطرت الفرق الإغاثية الأممية إلى تقليص الخدمات الإغاثية للاجئين في لبنان، حيث المخيمات الأشد عوزا من أي موقع آخر للجوء، وذلك بسبب التدفق الهائل للاجئين الذي يفوق إمكانيات المنظمات الإغاثية مجتمعة.

وتحالفت عاصفة الثلوج الثلجية التي ضربت المنطقة مع متعهدي الموت وأمراء الحصار الأسديين.

وكان شكل الموت بفعل الصقيع متشابها بين من قضى بفعل العاصفة في الداخل السوري –حيث لا محروقات للتدفئة ولا كهرباء– وبين من قضى تحت سقف خيمة سقطت على رؤوس أصحابها بفعل سرعة الريح أو كتلة الجليد.

وسجلت أول حالة وفاة سورية بسبب البرد في الرستن، حيث توفيت الطفلة نضال أسكيف بعد أن تجمدت يداها من البرد وتوقف قلبها لشدة الصقيع، بينما ودعت حمص الطفل حسين طويل ذا الستة شهور من العمر بسبب توقف قلبه الصغير الذي عجز عن مقاومة البرد الشديد في ظل غياب كل وسائل العيش الأولية.

القتل الرخيص

في آخر ابتكارات النظام السوري لتجهيز أدوات القتل لشعبه، بكل الوسائل المتاحة وبأرخص كلفة، جاءت موجة البراميل المتفجرة التي تلقيها طائرات عامودية على المناطق السكنية بشكل عشوائي، وفي وضح النهار، بهدف قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وإثارة الهلع بين السكان من خلال ترهيبهم، وإحداث أكبر قدر من الخسائر في الأرواح والممتلكات في عقاب جماعي ممنهج لكل من اعتنق ضميره الوطني نهج الثورة رافضا العودة إلى عهد الاستبداد.

ويقوم النظام بتصنيع هذه البراميل على عجل وبصورة بدائية، حيث تحشى براميل وقود معدنية بمادة «تي إن تي» المتفجرة، ويضاف إليها مواد نفطية لتساعد على الاشتعال وإضرام الحرائق، وكذا قصاصات معدنية ومسامير تتحول إثر انفجار البرميل إلى شظايا قاتلة تستهدف الأجساد البريئة.

وتبعا لإحصاءات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن القوات الحكومية استخدمت «أكثر من 1425 برميلا متفجرا أودت بحياة ما لا يقل عن 1179 مواطنا بينهم قرابة 240 طفلا وأكثر من 97 امرأة»، ومعظم الضحايا هم مدنيون سقطت عليهم البراميل في أحيائهم السكنية، فوق البيوت والمدارس وأماكن العبادة.

وكان لمدينة حلب النصيب الأعظم من حجم هذا القتل حيث تلاحقت غارات البراميل على المدينة وريفها في الأسبوعين الأخيرين من ديسمبر 2013.

وذكرت إحصاءات المرصد السوري أنه «منذ تاريخ 15 ديسمبر وحتى 22 منه، قتل بفعل غارات البراميل 301 مواطن، بينهم 87 طفلا و31 سيدة و30 مقاتلا من قوات المعارضة».

العدالة الجنائية الوطنية

سجل اليوم التاسع من ديسمبر مرور ألف يوم على اندلاع الثورة السورية الماجدة، والذي تمثل بخروج كبير للسوريين في مظاهرات سلمية، مطالبين بالحرية والكرامة والمشاركة السياسية، واجههم النظام السوري بالرصاص الحي موجّها إلى صدور الشباب العارية بدلا من أن يستجيب لنداءات الإصلاح والتغيير.

وكلنا يذكر في الشهر الأول من الثورة صورة ذاك الشاب الدرعاوي البطل الذي وقف وحيدا على الإسفلت، عاري الصدر، في مواجهة دبابة الجيش النظامي الذي كان يحصد الأخضر واليابس في هذه المدينة التي استولدت الثورة من صوت أطفالها السبعة وهم يتعرضون للتعذيب المبرح في أقبية المخابرات السورية لأنهم كتبوا على جدران مدرستهم: الشعب يريد إسقاط النظام.

وتشير الإحصاءات المعلنة «والمؤكد أن الأرقام الحقيقية هي أعلى بكثير» إلى أنه قد سقط في حرب بشار الأسد على شعبه ما يفوق الـ140 ألف شهيد، أي بمعدل شخص إلى شخصين يستشهدان في سوريا كل 15 دقيقة.

وهناك أكثر من 8.5 ملايين شخص اضطروا لهجر بيوتهم، مليونان منهم باتوا لاجئين. كما أن 9.3 ملايين شخص أصبحوا بحاجة للمساعدة ويعتمدون على المساعدات الإنسانية فيما يشكل أعظم كارثة إنسانية يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

أما عدد اللاجئين السوريين فقد تجاوز 1.8 مليون لاجئ، خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة فقط، ليصل إلى أكثر من مليوني لاجئ، والعدد في تصاعد مستمر.

أما عن المعتقلين فحدث ولا حرج، إذ يقدر عددهم بحوالي 230 ألف معتقل عدد كبير منهم يمكن أن يكون قضى تحت التعذيب الممنهج في السجون، والتحق بسرب الشهداء.

فصل المقال يكمن في السؤال الكبير: من سيجلب حكم العدالة لمن بقي حيا ونجا من هذا الهولوكوست الذي لم تشهده البشرية إلا من فاشستيي الحرب العالمية الثانية، وإذا به يعيد نفسه في سوريا على يد «النازيين الجدد»؟

وما هي آليات تحقيق العدالة الجنائية حتى تستريح أرواح من قضوا تحت التعذيب أو بفعل رصاصة حاقدة؟ وكيف ومتى سيلقى عقابه كل من تجرأ وانتهك حقا من حقوق هذا الشعب العظيم في الحياة والحرية والكرامة باشتقاقاتهم الإنسانية والسياسية كافة؟

في 22 أغسطس من العام 2011 تم إنشاء اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بولاية تتضمن «التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي وقعت في سوريا منذ مارس 2011، من أجل التوصل إلى الحقائق والملابسات، والتعرف على مخططي ومنفذي الجرائم، وضمان محاسبة الجناة المسؤولين عن الانتهاكات وارتكاب جرائم ضد الإنسانية».

وفي 2 ديسمبر 2013 أصدرت اللجنة، ولأول مرة منذ اندلاع عمليات القتل في سوريا، بيانا يشير إلى مسؤولية الرئيس السوري بشار الأسد المباشرة عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأعلنت مفوضة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان نافي بيلاي، أن لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان «جمعت أرقاما هائلة من الأدلة حول جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في سوريا. وتشير الأدلة إلى مسؤولية يتحملها مسؤولون في أعلى المناصب الحكومية بما يشمل رئيس الدولة».

هذا وتدفع الولايات المتحدة، بالتعاون مع هيئات قضائية سورية مستقلة، لحشد الدعم الدولي من أجل تأسيس محكمة جرائم حرب لعقد محاكمات في سوريا، بالتعاون مع الدول الداعمة للفكرة، في نهج هو خليط بين محكمة دولية ووطنية كما حدث في سيراليون وفي كمبوديا.

وقد أعرب السفير ستيفن راب –السفير المعني بشؤون جرائم الحرب في مكتب العدل بوزارة الخارجية الأميركية– أنه يبذل جهدا دبلوماسيا موسعا لحشد الدعم الدولي لإنشاء هذه المحكمة من العاملين الدوليين والوطنيين السوريين، وبدعم من القوى الإقليمية، كبديل وطني للمحكمة الجنائية الدولية.

فهل سترى العدالة طريقها في موقع الجريمة نفسه حيث أهدر بشار الأسد ومليشياته، الخاصة والمستوردة، الدم السوري الحر؟ سؤال نتركه مفتوحا لعدالة السماء ورُسُلها إلى الأرض.

عن «الجزيرة نت»